المـــركـز الفلسطينـي لحقـوق الإنســان
PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

حالة المعابر في قطاع غزة خلال الفترة من 2011/6/1 الى 2011/6/30

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة، والتي يصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد، خلال الفترة من 2011/6/1 وحتى 2011/6/30. ويرصد التقرير أثر استمرار فرض سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حصارها الشامل على حياة سكان القطاع المدنيين وعلى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. كما يفند التقرير مزاعم السلطات المحتلة التي تروجها حول إدخال تسهيلات على الحصار المستمر للعام الخامس على التوالي. وقد رصد المركز في هذا التقرير، أبرز السمات التي ميزت تلك الفترة، والبالغة 30 يوماً، وكانت كما يلي:

- ما زالت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تواصل حصار قطاع غزة، وتفرض حظراً شاملاً على تصدير كافة منتجات قطاع غزة، ما قوض أية فرصة حقيقية لإعادة تشغيل المنشآت الاقتصادية، وهو ما يفند مزاعم السلطات المحتلة التي تروجها حول إدخال تسهيلات على الحصار المستمر منذ أربعة أعوام.
- تشير الإحصائيات الواردة في التقرير إلى الانخفاض الكبير في عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع، عبر معبر كرم أبو سالم، والذي أغلق خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير لمدة 10 أيام (33.33%). وقد بلغ عدد الشاحنات الواردة 4410 شاحنة، بمعدل يومي لا يتجاوز 147 شاحنة يومياً، ولا يمثل هذا المعدل سوى ربع متوسط (25.78%) عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة يومياً، قبل تشديد الحصار عليها في يونيو 2007، والتي كانت تصل إلى 570 شاحنة يومياً.
- تدحض البيانات والإحصاءات الواردة في التقرير المزاعم التي تدعيها السلطات المحتلة بشأن إجراءات تخفيف الحصار، والسماح بمضاعفة عدد الشاحنات المسموح بمرورها إلى قطاع غزة، حيث ما زالت نسبة واردات القطاع الفعلية متدنية للغاية ولا تلبي أدنى احتياجات سكان قطاع غزة، علاوة على كون معظمها استهلاكية.
- ما يزال استيراد العديد من أصناف المواد الخام محظوراً باستثناء عدد محدود جداً منها، وفي أضيق نطاق، وهو ما يبرهن صحة التحذيرات التي أطلقها المركز قبل عام، والتي حذر عبرها من مخاطر تشغيل معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، وإغلاق باقي المعابر الحدودية الأخرى أمام حركة التجارة من وإلى قطاع غزة، حيث أكد المركز، ومن خلال متابعاته الميدانية، واطلاعه على أوضاع المعابر، أن قدرة المعبر التشغيلية لن تفي بأدنى احتياجات سكان القطاع الأساسية.
- ما تزال أزمة غاز الطهي، التي تخيم على القطاع منذ 8 شهور مستمرة، وذلك بسبب إغلاق السلطات المحتلة لمعبر ناحل عوز، الذي كان مخصصاً لواردات القطاع من الوقود وغاز الطهي، وبسبب محدودية الطاقة التشغيلية لمعبر كرم أبو سالم للاستجابة لاحتياجات سكان القطاع.
- أوقفت سلطات الاحتلال خلال شهر يونيو إمداد قطاع غزة بغاز الطهي لمدة 10 أيام بشكل كامل. وفي المقابل سمحت بتوريد كميات محدودة منه، بلغت نحو 2,900 طن فقط، بمعدل يومي 96.9 طناً، أي ما يعادل 48.3% من الاحتياجات اليومية الحقيقية للسكان، والبالغة 200 طن يومياً في فترة فصل الصيف.
- ما زالت سلطات الاحتلال تماطل في تنفيذ قرارها القاضي بإدخال 60 سيارة أسبوعياً إلى القطاع دون إبداء أية أسباب لذلك، رغم مرور أكثر من عام على إعلانها رفع الحظر المفروض على دخول السيارات الصغيرة إلى القطاع، وقد سمحت السلطات المحتلة، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بإدخال 160 سيارة صغيرة فقط، وجراء ذلك ما تزال أسعار السيارات في قطاع غزة مرتفعة.
- استمرت السلطات المحتلة في فرض حظر شامل على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة لصالح القطاع الخاص، وذلك منذ 4 أعوام. وفي المقابل وافقت على توريد كميات محدودة جداً من تلك المواد لصالح المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة، حيث سمحت بدخول 29,900 طن من مادة الحصمة و4,112 طناً من مادة الاسمنت و637 طناً من حديد البناء لصالح مشاريع تديرها تلك المنظمات، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي أعلنت عنها سلطات الاحتلال منذ يونيو الماضي.

- شهدت الفترة التي يغطيها التقرير استمرار سياسة تقليص عدد المرضى المسموح بعلاجهم داخل إسرائيل و/أو في مستشفيات القدس والضفة الغربية. وقد سمح خلال شهر يونيو لـ 780 مريضاً باجتياز معبر بيت حانون، بمعدل لا

يزيد عن 26 مريض يومياً، ويمثل ذلك نسبة 52% فقط من المعدل الذي كانت تسمح به السلطات المحتلة خلال النصف الأول من العام 2006.

- انخفض خلال الفترة التي يغطيها التقرير عدد الصحافيين والدبلوماسيين الذين سمح لهم بدخول قطاع غزة، فقد سمح خلال شهر يونيو بدخول 47 صحفياً و91 دبلوماسياً، في مقابل 81 صحفياً و113 دبلوماسياً في شهر مايو. كما سمح خلال شهر يونيو بدخول 661 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية، وقد جرى ذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.
- أغلق المعبر في وجه تجار القطاع لمدة 10 أيام، وفي الأيام التي فتح فيها أمامهم سمح بمرور 1153 تاجراً فقط، أي بمعدل يومي لا يتجاوز 39 تاجر يومياً طيلة أيام الفترة. ويعتبر ذلك انخفاضاً عن المعدل اليومي لعدد التجار المسموح بمرورهم عبر المعبر قبل يونيو من العام 2007، حيث كان يسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً (24.6%).
- تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية منذ ما يزيد عن 4 أعوام حرمان ذوي نحو 700 معتقل في السجون الإسرائيلية من أبناء القطاع من زيارة أبنائهم المعتقلين في سجونها، من دون إبداء أية أسباب لهذا الإجراء غير المبرر، والذي يتعارض مع قواعد القانون الإنساني الدولي.
- رغم إعلان السلطات المصرية أواخر شهر مايو إدخال تحسينات على عمل معبر رفح الحدودي، ما يزال آلاف الفلسطينيين ممن ينتمون إلى الفئات التي شملتها التسهيلات غير قادرين على السفر بسبب تحديد عدد المسافرين، خاصة مع بداية العطلة الصيفية، وارتفاع عدد الراغبين بالسفر بعد طول معاناة خلال السنوات الخمس الأخيرة، حيث بلغ عدد المواطنين المسجلين للسفر لدى هيئة المعابر والحدود أكثر من 12,000 مواطن، فيما بلغ المعدل اليومي لعدد المغادرين خلال الأيام التي عمل فيها المعبر (21 يوماً فقط) 462 مواطناً، وقد خلق ذلك حالة من الإرباك في عمل المعبر ودفع إدارته لإجراء تعديلات على مواعيد السفر أكثر من مرة. وقد تمكن نحو 9,700 مواطن من مغادرة القطاع عبر معبر رفح البري، فيما عاد إليه 14,500 مواطن، كما أرجعت السلطات المصرية نحو 500 مواطن وفقاً لما أفادت به هيئة المعابر والحدود.

- **المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة (كرم أبو سالم)**

أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 10 أيام (33.33% من إجمالي أيام الفترة)، وسمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال نحو 4410 شاحنة إلى القطاع تحمل مساعدات إنسانية شملت الأغذية، الأغطية والأدوية المقدمة كمساعدات من منظمات إنسانية دولية مثل برنامج الغذاء العالمي، الصليب الأحمر، الانروا، اليونيسيف والاتحاد الأوروبي. كما سمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بدخول الوقود ومواد غذائية لتجار محليين. ومن بين تلك الواردات نحو 1420 شاحنة كانت محملة ببضائع رُفع حظر دخولها إلى القطاع خلال العام الماضي. وقد احتوت تلك الشاحنات على ملابس، أحذية، زجاج، ثلاجات، أفران غاز وكهربائية، كوابل كهرباء، أدوات بناء، سيراميك، رخام، أثاث منزلي، كراسي بلاستيك، ألمنيوم، أخشاب وقطع غيار للسيارات[1].

جدول يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع خلال فترة التقرير مقارنة بعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007

البيان	قبل فرض الحصار في يونيو 2007	خلال شهر (مايو)	خلال الفترة التي يغطيها التقرير (يونيو)
معدل الشاحنات اليومي	570	160	147
نسبة المعدل اليومي مقارنة بالمعدل اليومي قبل يونيو 2007	%100	%28.07	%25.78
العجز في الواردات اليومية	00	410	423
نسبة العجز في الواردات اليومية	%0.0	%71.93	%74.22

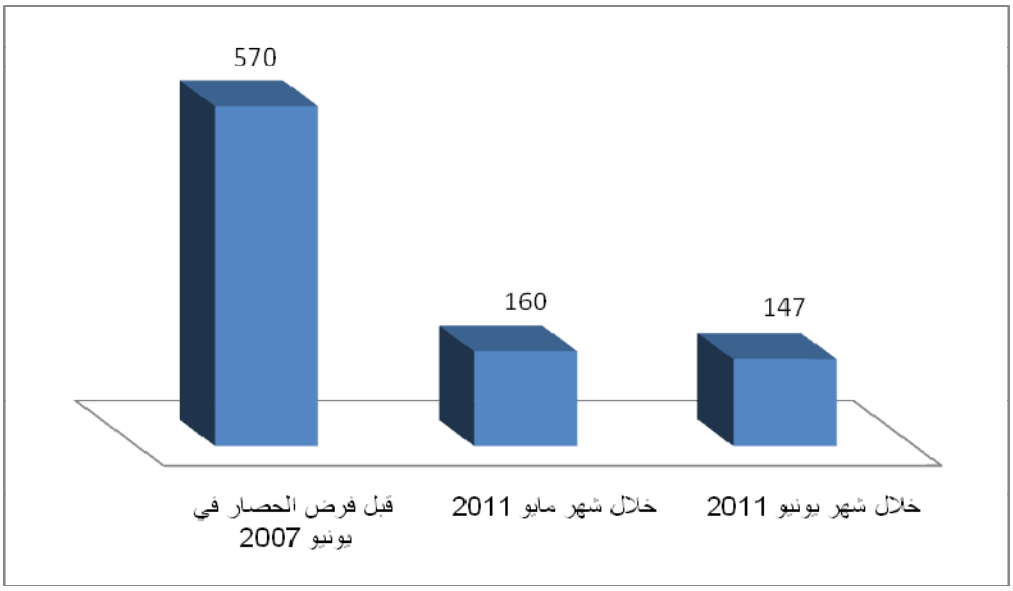

وتؤكد البيانات الواردة في الجدول أعلاه صدقية التحذيرات التي أطلقها المركز، وحذر خلالها من أن تشغيل معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، لن يكون كافيًا ولن يفي بكافة احتياجات سكان القطاع التي كانت تورد من 4 معابر تجارية، حيث تظهر البيانات أن المعدل اليومي لعدد الشاحنات الواردة إلى قطاع غزة خلال شهر يونيو 147

[1] مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.

شاحنة يومياً، وهو ما يمثل 25.78% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة570 شاحنة يومياً[2]. كما تظهر نفس البيانات انخفاض معدل واردات قطاع غزة اليومية في الفترة التي يغطيها التقرير (شهر يونيو) عن شهر مايو الذي سبقه بمعدل يزيد عن 8% من إجمالي الواردات. وتدحض تلك البيانات المزاعم التي تدعيها السلطات المحتلة بشأن إجراءات تخفيف الحصار، والسماح بمضاعفة عدد الشاحنات المسموح بمرورها إلى قطاع غزة، حيث ما زالت نسبة واردات القطاع الفعلية متدنية للغاية ولا تلبي أدنى احتياجات سكان قطاع غزة، علاوة على كون معظمها استهلاكية. وما يزال استيراد العديد من أصناف المواد الخام محظوراً باستثناء عدد محدود جداً منها، وفي أضيق نطاق.

وقد خلق إغلاق معبر المنطار "كارني" مطلع شهر مارس الماضي، والاعتماد على معبر كرم أبو سالم مزيداً من المعيقات في حركة البضائع المحدودة المسموح بمرورها، كما رفع تكاليف النقل والمواصلات التي أدت بدورها إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزية وتحميل المصدرين الغزيين للسلع الزراعية المسموح بتصديرها أعباء مالية إضافية. كما يعتبر معبر كرم أبو سالم غير ملائم لصادرات القطاع لعدم احتوائه على التجهيزات اللازمة لنقل البضائع، وسعته المحدودة، التي لا تتناسب وعدد الشاحنات التي كانت تصدر عبر معبر المنطار، قبل تشديد الحصار على قطاع غزة.

- **توريد السيارات الصغيرة إلى القطاع**

ما تزال السلطات المحتلة تماطل في تنفيذ قرارها القاضي بإدخال 60 سيارة أسبوعياً إلى القطاع دون إبداء أية أسباب لذلك، على الرغم من مرور أكثر من عام على إعلانها رفع الحظر المفروض على دخول السيارات الصغيرة إلى القطاع، وذلك بعد منع استمر لنحو ثلاث سنوات. وقد سمحت السلطات المحتلة، خلال الفترة التي يغطيها التقرير بإدخال 160 سيارة صغيرة فقط، وقد ارتفع عدد السيارات الإجمالي الذي سمحت بإدخالها إلى القطاع منذ رفع الحظر عن دخولها إلى نحو 1,320 سيارة، وجراء ذلك ما يزال أسعار السيارات في قطاع غزة مرتفع.

جدول يوضح عدد السيارات الواردة إلى القطاع فعلياً مقارنة بعدد السيارات المفترض توريدها

البيان	العدد
عدد السيارات التي دخلت القطاع	1,320
عدد السيارات التي أعلنت إسرائيل السماح بتوريدها	2,880
نسبة السيارات الفعلية إلى عدد السيارات المفترض توريدها	%45.8
الفرق العددي	1,560

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

[2] المصدر السابق.

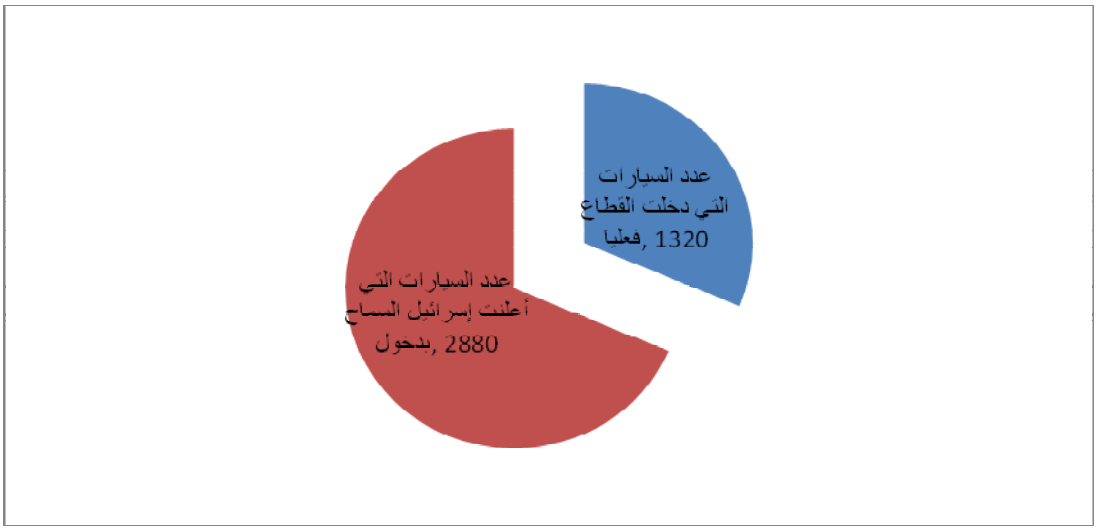

- **الوقود والمحروقات**

قلصت سلطات الاحتلال، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إمدادات قطاع غزة بغاز الطهي، ومنعت دخوله الى القطاع لمدة 10 أيام، فيما سمحت بدخول كميات محدودة لمدة 20 يوماً. وبلغت الكمية التي سمح بتوريدها نحو 2,900 طناً، وبمتوسط 96,6 طن. ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل نحو 48.3% من الاحتياجات اليومية الحقيقية للسكان خلال فترة الصيف، والتي تصل إلى 200 طن يومياً. وقد انخفضت كمية غاز الطهي الواردة إلى القطاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير بسبب الإغلاق المتكرر لمعبر كرم أبو سالم إلى ما نسبته 83.2% من الكمية التي كانت تورد إلى القطاع قبل اعتماد معبر كرم أبو سالم كمعبر تجاري رئيسي ووحيد لقطاع غزة، حيث كان معدل الوارد اليومي 116 طناً. وقد نجم عن ذلك تكدس الآلاف من اسطوانات الغاز الفارغة في محطات التعبئة والتوزيع، والبالغ عددها 29 محطة في القطاع، والتي اضطرت إلى إغلاق أبوابها في وجه المواطنين. وقد أرجعت الهيئة العامة للبترول في غزة أسباب الأزمة إلى إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي معبر ناحل عوز المخصص لواردات قطاع غزة من الوقود (البنزين، السولار، السولار الصناعي والغاز) بشكل نهائي منذ ما يزيد عن عام ونصف، وتحديداً بتاريخ 2010/1/4، وتحويل إمدادات القطاع من الوقود إلى معبر كرم أبو سالم، وهو غير مجهز فنياً لتوريد احتياجات سكان القطاع، حيث لا تزيد طاقته التشغيلية القصوى لتوريد غاز الطهي عن 200 طن يومياً فقط.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة خلال الفترة التي يغطيها التقرير مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

البيان	المعدل اليومي/ طن	النسبة المئوية
الكمية الواردة خلال الفترة التي يغطيها التقرير	96,9	%48.3
الكمية الواردة خلال قبل اعتماد معبر كرم أبو سالم كمعبر وحيد لقطاع غزة	116	%58
الاحتياجات الحقيقية	200	%100

المصدر: الهيئة العامة للبترول في غزة.

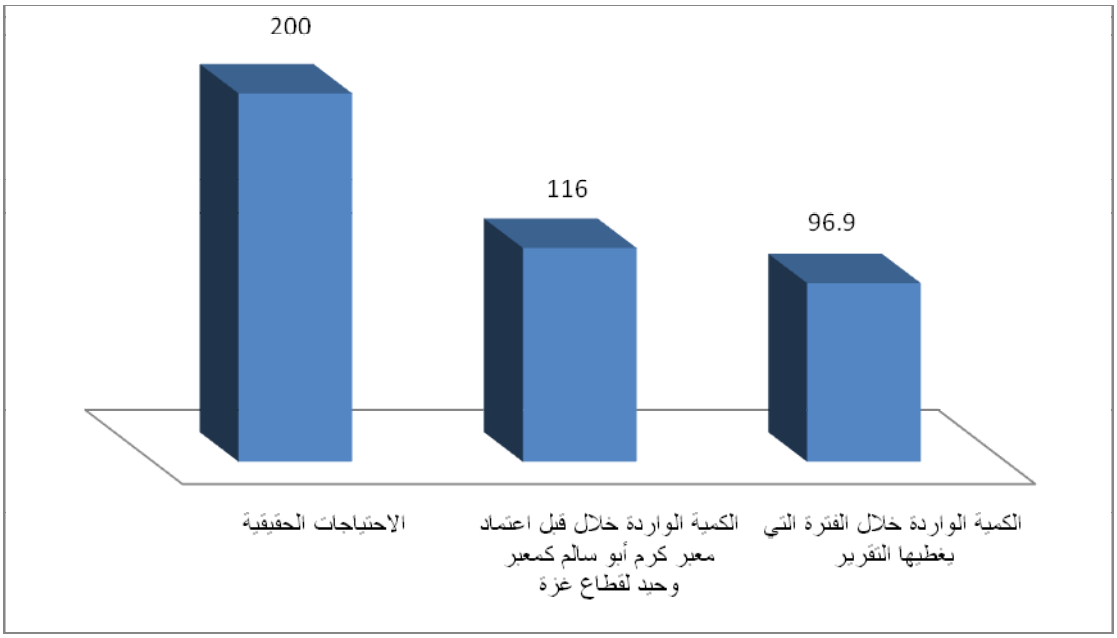

ولم يدخل قطاع غزة خلال الفترة التي يغطيها التقرير أية كميات من البنزين والسولار لصالح القطاع الخاص. وقد كانت واردات القطاع قبل قرار تقليص الوقود الوارد إلى القطاع نحو 350,000 لتراً من السولار و120,000 لتر بنزين يومياً. جدير بالذكر أن قطاع غزة يعتمد في تغطية احتياجاته الحالية من البنزين و السولار على الكميات التي يتم توريدها عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية/ المصرية.

- **مواد البناء**

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر شامل على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة لصالح القطاع الخاص، وذلك منذ 4 أعوام. وقد وافقت السلطات المحتلة على توريد كميات محدودة جداً من تلك المواد لصالح المنظمات الدولية. ووفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني فقد سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول 29,900 طناً من مادة الحصمة و4,112 طناً من مادة الاسمنت و637 طناً من حديد البناء لصالح مشاريع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأنروا"، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" ومصلحة مياه بلديات الساحل، والوكالة الامريكية للتنمية، ومؤسسة أنيرا، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي أعلنت عنها سلطات الاحتلال منذ يونيو الماضي. يشار إلى أن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين " الأنروا" قد حصلت على موافقة إسرائيلية مبدئية للبدء في تنفيذ 25 مشروعاً فقط، وهي لا تمثل سوى 7% من إجمالي المشاريع التي تخطط الوكالة لبنائها خلال العامين القادمين، وتعاني الأنروا من بطء شديد في تنفيذ مشروعاتها المذكورة، وذلك للقيود الشديدة المفروضة على توريد مواد البناء الخاصة بها.

جدول يقارن بين كمية الاسمنت الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال الشهور التسعة الأخيرة

	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	الإجمالي
الاحتياجات الشهرية/طن	93,000	90,000	93,000	93,000	84,000	93,000	90,000	93,000	90,000	819,000
الواردات الفعلية/طن	1,054	1,893	436	720	2,094	2,960	1,890	8,988	4,112	24,127
النسبة المئوية	%1.13	%2.10	%0.46	%0.77	%2.49	%3.16	%2.10	%9.66	%4.56	%2.94

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

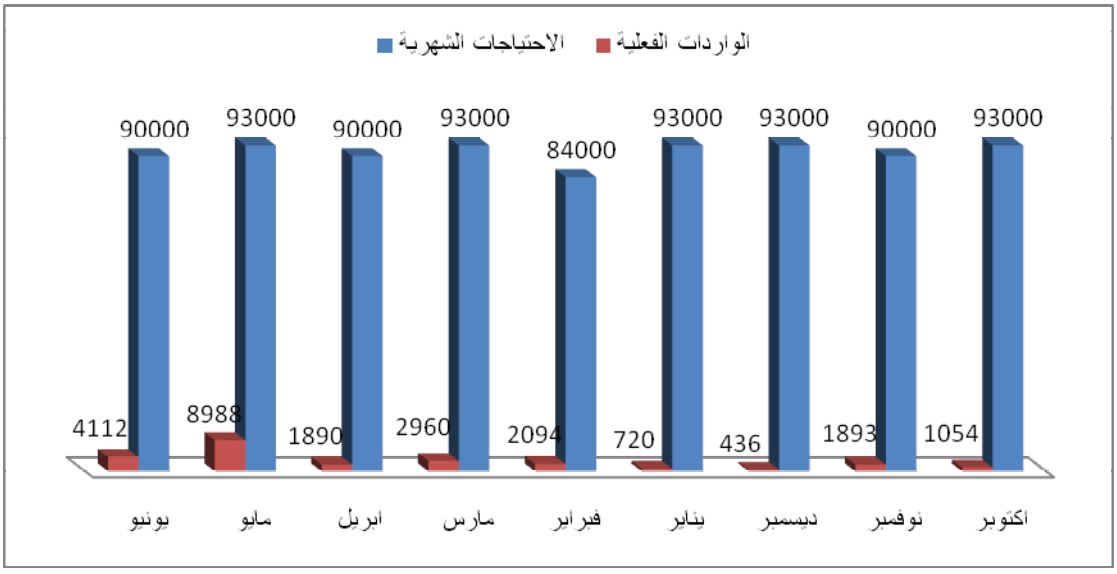

وتشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية الاسمنت التي سمح بدخولها للمنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير (4,112طناً) محدودة جداً، ولا تتجاوز 4.56% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، وقبل فرض الحصار على قطاع غزة ومنع دخول مواد البناء منذ 4 سنوات، والبالغة 93,000 طن.

جدول يقارن بين كميات مادة الحصمة الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال الشهور التسعة الأخيرة

	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	الإجمالي
الاحتياجات الشهرية/طن	77,500	75,000	77,500	77,500	70,000	77,500	75,000	77,500	75,000	682,000
الواردات الفعلية/طن	7,980	17,833	14,700	10,010	26,873	70,000	158	26,579	29,900	204,029
النسبة المئوية	%10.29	%23.77	%18.96	%12.91	%38.39	%90.32	%0.21	%34.29	%39.86	%29.91

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

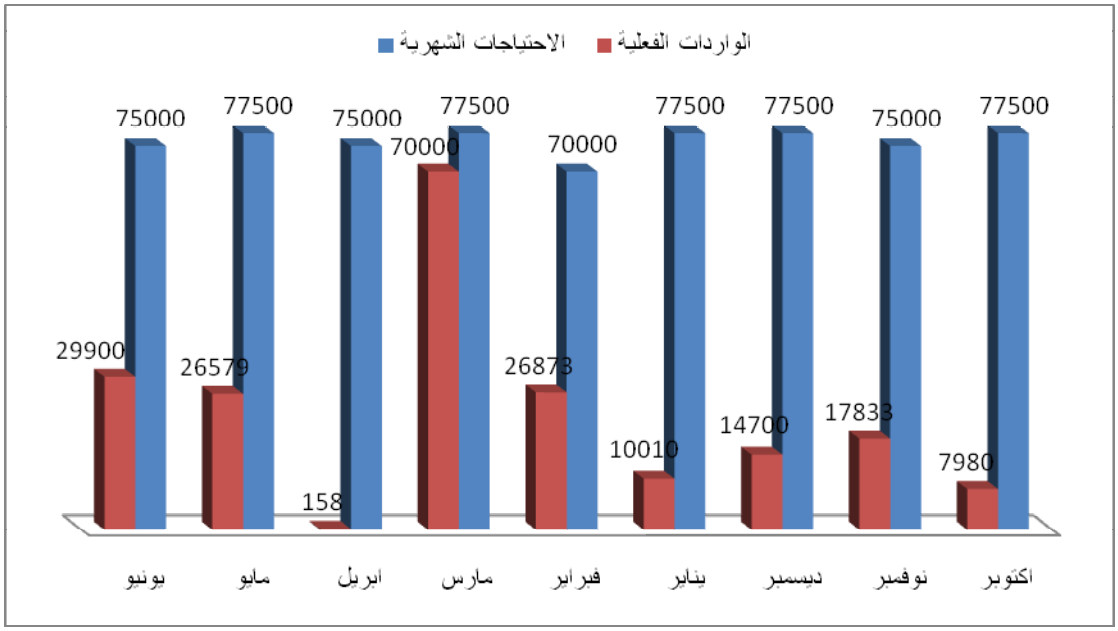

ويلاحظ من البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية مادة الحصمة التي سمح بدخولها للمنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بلغت 29,900 طناً، وهي كمية محدودة جداً ولا تتجاوز 39.86% من الاحتياجات الحقيقية لقطاع غزة في الأوضاع الطبيعية، والبالغة 77,500 طن قبل فرض الحصار على قطاع غزة، ومنع دخول مواد البناء منذ 4 سنوات.

جدول يقارن بين كمية حديد البناء الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال الشهور التسعة الأخيرة

	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	الإجمالي
الاحتياجات الشهرية/طن	62,000	60,000	62,000	62,000	56,000	62,000	60,000	62,000	60,000	546,000
الواردات الفعلية/طن	569	269	252	354	956	659	231	835	637	4752
النسبة المئوية	%0.91	%0.44	%0.40	%0.57	%1.70	%1.06	%0.38	%1.34	%1.06	%0.87

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

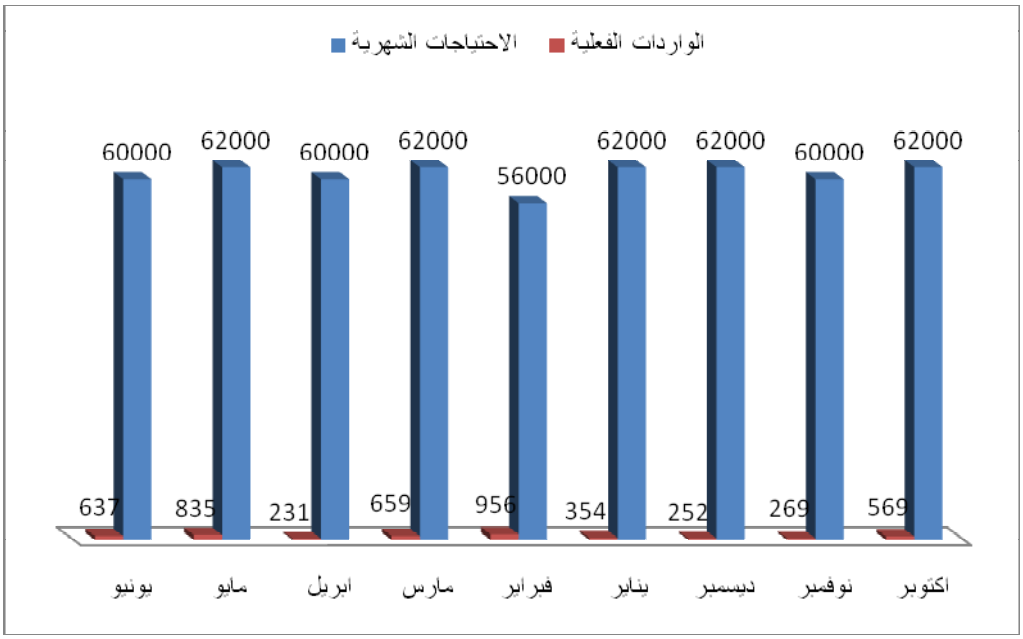

ويستدل من البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية حديد البناء التي سمح بدخولها للمنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بلغت 637 طن، وهي كمية محدودة جداً، ولا تتجاوز 1.06% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، وقبل فرض الحصار على قطاع غزة ومنع دخول مواد البناء منذ 4 سنوات، والبالغة 62,000 طن.

المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر بيت حانون (ايريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تغلق المعبر أمام حركة وتنقل سكان القطاع، وتسمح بمرور فئات محدودة، هي: 1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة؛ 2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ 3) الصحافيون الأجانب؛ 4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ 5) التجار ورجال الأعمال و6) المسافرون عبر معبر الكرامة، وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان، ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر في وجه هذه الفئات إغلاقاً تاماً لمدة 7 أيام.

كما واصلت السلطات المحتلة سياستها الهادفة لتقليص عدد المرضى المسموح بعلاجهم داخل إسرائيل و/أو في مستشفيات القدس والضفة الغربية، وحرمت فئات جديدة من المرضى، طالت المرضى المصابين بأمراض فقدان البصر وبتر الأعضاء، من اجتياز معبر بيت حانون للوصول إلى المستشفيات لتلقي العلاج، بدعوى أن حالاتهم لا تحتاج إلى إنقاذ حياة، وإنما يحتاجون إلى تجويد حياتهم. وقد ارتفع جراء ذلك عدد المرضى الذين رفضت طلباتهم للوصول إلى المستشفيات المحولين لها. وقد أغلق المعبر أمام مرور مرضى القطاع المحولين إلى المستشفيات الإسرائيلية و/أو الفلسطينية في الضفة الغربية لمدة 7 أيام بشكل تام، بينما فتح المعبر جزئياً وسُمح بمرور 780 مريضاً، بمعدل لا يزيد عن 26 مريض يومياً، ويمثل ذلك نسبة 52% فقط من المعدل الذي كانت تسمح به السلطات المحتلة خلال النصف الأول من العام 2006.

جدول بعدد المرضى الذين سمح لهم بالسفر مقارنة بعددهم قبل فرض الحصار في يونيو 2007

	العدد	النسبة المئوية
عدد المرضى قبل فرض الحصار	50	%100
عدد المرضى خلال الفترة التي يغطيها التقرير	26	%52

المصدر: هيئة الشؤون المدنية في قطاع غزة.

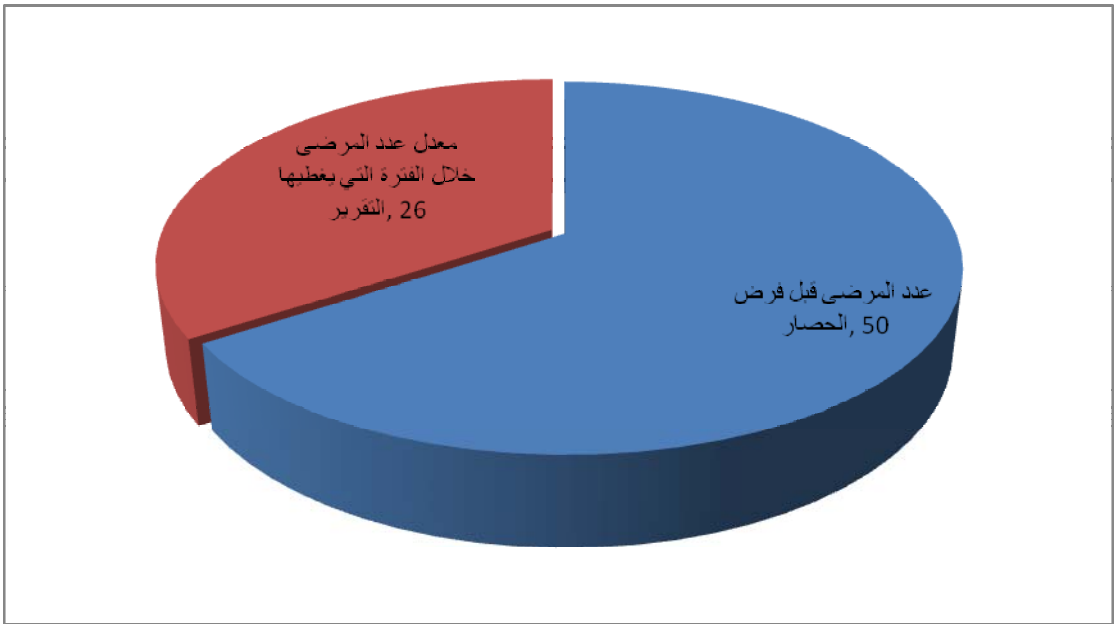

من ناحية أخرى تواصل السلطات المحتلة فرض قيود مشددة على مرور الصحافيين والدبلوماسيين والعاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة. وقد سمحت خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول 47 صحفياً، 91 دبلوماسياً و661 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية. وقد جرى ذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع. كما أغلق المعبر في وجه تجار القطاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 10 أيام، وخلال الأيام التي فتح المعبر أمامهم سمح بمرور 1,153 تاجر فقط، أي بمعدل يومي لا يتجاوز 39 تاجر يومياً طيلة أيام الفترة. ويعتبر ذلك انخفاضاً حاداً عن العدد المحدود من التجار الذي كانت تسمح بمرورهم عبر المعبر قبل يونيو من العام 2007، حيث كانت تسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً[3].

زيارات المعتقلين

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية منذ ما يزيد عن 4 سنوات حرمان ذوي المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية من أبناء القطاع من زيارة أبنائهم المعتقلين في سجونها. وكانت سلطات الاحتلال قد منعت أهالي نحو 700 معتقل جميعهم من أبناء القطاع، موزعين على جميع السجون الإسرائيلية من زيارة أبنائهم، منذ يوم 2007/6/6، من دون إبداء أية أسباب لهذا الإجراء غير المبرر، والذي يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة المادة 116 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، والتي تنص على أن: " يسمح لكل شخص معتقل باستقبال زائريه، وعلى الأخص أقاربه، على فترات منتظمة، وبقدر ما يمكن من التواتر. ويسمح

[3] المصدر: هيئة الشؤون المدنية في قطاع غزة.

للمعتقلين بزيارة عائلاتهم في الحالات العاجلة، بقدر الاستطاعة، وبخاصة في حالة وفاة أحد الأقارب أو مرضه بمرض خطير.

ثانياً: معبر رفح البري

تواصلت خلال الفترة التي يغطيها التقرير معاناة سكان قطاع غزة الراغبين في السفر للخارج عبر معبر رفح الحدودي، ولم يشعر سكان القطاع بتحسن حقيقي منذ إعلان السلطات المصرية أواخر شهر مايو إدخال تحسينات على عمل معبر رفح الحدودي، شملت زيادة ساعات تشغيل المعبر من الساعة 9 صباحاً إلي الساعة 5 مساءً، وتطبيق آلية دخول المواطنين الفلسطينيين إلى الأراضي المصرية وفقا للآلية المعمول بها قبل إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمعبر في حزيران 2006، والتي تنص على إعفاء السيدات الفلسطينيات بمختلف أعمارهن، الذكور أقل من 18 عاماً وأكثر من 40 عاماً والمرضى الحاصلين على تحويلة طبية، الطلاب الدارسين في الجامعات المصرية والخارج وأصحاب الاقامات من شرط الحصول على تأشيرة دخول مسبقة[4].

ووفقاً لمتابعة المركز فان آلاف الفلسطينيين ممن ينتمون إلى الفئات التي شملتها التسهيلات غير قادرين على السفر بسبب تحديد عدد المسافرين، خاصة مع بداية العطلة الصيفية، وارتفاع عدد الراغبين بالسفر بعد طول معاناة خلال السنوات الخمسة الأخيرة، حيث بلغ عدد المواطنين المسجلين للسفر لدى هيئة المعابر والحدود أكثر من 12,000 مواطن، فيما بلغ المعدل اليومي لعدد المغادرين خلال الأيام التي عمل فيها المعبر (21 يوماً فقط) 462 مواطناً، وقد خلق ذلك حالة من الإرباك في عمل المعبر ودفع إدارته لإجراء تعديلات على مواعيد السفر أكثر من مرة.

ووفقاً لمعلومات هيئة المعابر والحدود فقد تمكن خلال الفترة التي يغطيها التقرير نحو 9,700 مواطناً من مغادرة القطاع، وعاد إليه 14,500 مواطناً، فيما أرجعت السلطات المصرية نحو 500 مواطن. وقد أغلقت السلطات المصرية المعبر لمدة يوم واحد بعد أن أعلنت عن قيامها بإصلاحات داخله، فيما أغلق الجانب الفلسطيني المعبر لمدة 4 أيام أمام المغادرين، كما أغلق المعبر لمدة 4 كعطلة أسبوعية (الجمعة من كل أسبوع).

[4] انظر بيان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 2011/5/26.

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقا للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن " من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
5. يدعو السلطات المصرية إلى اتخاذ المزيد من التسهيلات على حركة معبر رفح، وخاصة زيادة عدد المسافرين، ومد ساعات العمل، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين الراغبين في السفر عبر معبر رفح البري، وخاصة في فصل الصيف، الذي تتضاعف فيه أعداد المسافرين.

بتمويل من الاتحاد الأوروبي ودعم من أوكسفام نوفب